

9 January 2024  
Arabic  
Original: English

# المؤتمر الاستعراضي التاسع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة

جنيف، 28 تشرين الثاني/نوفمبر - 16 كانون الأول/ديسمبر 2022

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، يوم الاثنين، 12 كانون الأول/ديسمبر 2022، الساعة 10/00

الرئيس: السيد بينتشيوني..... (إيطاليا)

المحتويات

وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض

إعداد واعتماد الوثيقة (الوثائق) الختامية

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي عرض التصويبات في مذكرة وإدراجها أيضاً في نسخة من المحضر. وينبغي إرسال هذه التصويبات في غضون أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى DMS- Documents Management Section ([DCM@un.org](mailto:DCM@un.org)).

وأي محاضر مصوّبة للجلسات العلنية لهذا المؤتمر سيعاد إصدارها لأسباب فنية تصدر بعد نهاية المؤتمر.



الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة 10/15.

- 1- الرئيس: قال إن الاجتماع يمثل فرصة لكسر الجمود الذي أعاق أعمال المؤتمر خلال العامين الماضيين. فمجموعة المقترحات المبينة في الثلاثة مشاريع وثائق المقترح إدراجها في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر، والتي جرى تعميمها بشكل غير رسمي باللغة الإنكليزية فقط، من شأنها أن تهيئ الطريق أمام برنامج عملي المنحى فيما بين الدورات وأن تشجع مناقشة قضايا مثل التحقق والامتثال. وتتداول مشاريع المقترحات إمكانية إنشاء آليات مؤسسية للنهوض بالتعاون الدولي بموجب المادة العاشرة من الاتفاقية ولتعزيز وحدة دعم التنفيذ في جهودها الرامية إلى دعم تنفيذ الاتفاقية من جانب الدول الأطراف.
- 2- وقد طُلب من الأشخاص المسؤولين عن صياغة المقترحات استخدام لغة محددة حيثما وُجدت إمكانية للتوصل إلى توافق في الآراء؛ واستبعاد المقترحات التي يكون من الصعب للغاية التوصل إلى توافق آراء بشأنها؛ وتضمين المقترحات التي جرت مناقشتها لفترة زمنية طويلة والتي هي جاهزة لاتخاذ إجراء بشأنها؛ وإزالة الازدواجية؛ ووضع قرارات وتوصيات معينة في جزء مختلف من الوثيقة؛ ودمج المقترحات المتماثلة؛ وصياغة نص شامل ومتوازن قدر الإمكان.

وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض

- 3- السيد سبتمبر (جنوب أفريقيا): تحدث بصفته رئيس لجنة وثائق التفويض، فقال إن اللجنة بدأت عملية التحقق من وثائق التفويض الأصلية المقدّمة حتى الآن. وحتى منتصف نهار 9 كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت 71 دولة طرفاً قد قدمت نسخاً أصلية من وثائق تفويضها، بينما قدمت 40 دولة نسخاً مسبقة فقط. وفي غضون ذلك، تلقت أمانة لجنة وثائق التفويض نسختين أصليتين أخريين أو ثلاث نسخ أصلية أخرى من وثائق التفويض. وجميع الدول الأطراف التي لم تقدم بعد النسخة الأصلية من وثائق تفويضها إلى الأمانة مدعوة إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تلاحظ الوفود أن تقديم وثائق التفويض أمر إلزامي بموجب النظام الداخلي للمؤتمر الاستعراضي التاسع.

إعداد واعتماد الوثيقة (الوثائق) الختامية

- 4- الرئيس: دعا الوفود إلى النظر في ورقة غير رسمية مشتركة، جرى توزيعها بصورة غير رسمية باللغة الإنكليزية فقط، وتتضمن مشروع النص المقترح للفصل الثالث، "القرارات والتوصيات"، من مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر.
- 5- السيد وورد (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه يرحب بالحصول على مزيد من المعلومات عن برنامج ما بين الدورات الوارد وصفه في الفرع "باء" من النص المقترح. وأعرب خاصة عن رغبته في معرفة عدد الأسابيع التي ستُخصص سنوياً للبرنامج، وعدد السنوات التي سيغطيها، وما هي العملية التي ستُستخدم لتحديد هذه الأطر الزمنية والأنشطة التي يغطيها البرنامج. وقد ينظر المؤتمر في إجراء مناقشة لتحديد مقدار الوقت الذي ينبغي أن يكرسه فريق الخبراء لمناقشة كل مجموعة من مجموعات التدابير المقترحة من أجل تعزيز الاتفاقية. وقد يكون من الممكن أن يتناول الفريق أكثر من مجموعة واحدة من التدابير في اجتماع واحد.
- 6- السيد دومينغو (الفلبين): قال إن النص المقترح يمثل مساراً وسطاً من شأنه أن يمكن المؤتمر من إحراز تقدم في أعماله. وينطوي اتباع هذا المسار الوسط على العمل على تحقيق ثلاثة أهداف: أولاً، إنشاء آلية استشارية بشأن العلم والتكنولوجيا تسترشد بها مناقشات المؤتمر في المستقبل؛ وثانياً، إنشاء

آلية للتعاون الدولي بغية تعزيز تنفيذ المادة العاشرة؛ وثالثاً، إنشاء فريق خبراء لتيسير المناقشات بشأن إضفاء الطابع المؤسسي، بما في ذلك التحقق والامتثال، وإنشاء وكالة. وينبغي أن يهدف المؤتمر إلى اعتماد مجموعة شاملة متوازنة من المقترحات تتناول هذه الأهداف الثلاثة جميعها. وأعرب عن سروره لملاحظة أن الخطوط العامة لتوافق آراء حول هذه الأهداف يبدو أنه بدأ يتحقق، وأن توافق الآراء بشأن التنفيذ الوطني، وتدابير بناء الثقة، وتنفيذ المادة السابعة، والمسائل المالية يبدو أيضاً في متناول اليد.

7- السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي): قال إنه ينبغي إجراء مناقشات منفصلة بخصوص برنامج ما بين الدورات، بهدف التوصل إلى توافق آراء بشأن تنظيم العمل بموجب الاتفاقية لفترة الاستعراض الجديدة. وأضاف أن وفده لا يستطيع أن يشارك المتكلمين السابقين حماسهم للمقترحات الواردة في الفروع "جيم"، المتعلق بالتعاون الدولي، و"دال"، المتعلق باستعراض التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا ذات الصلة بالاتفاقية، و"هاء"، المتعلق بالتنفيذ الوطني وتدابير بناء الثقة، و"و"، المتعلق بالمساعدة والاستجابة والتأهب.

8- وليس من الواضح ما هي المنهجية التي استخدمت لصياغة المقترحات، التي يتسم كثير منها بأنه جديد بالنسبة إلى وفده. ومعظم المقترحات الواردة في المشروع لم يقدمها إلا عدد صغير من الدول الأطراف ولم يجر تطويرها بالقدر الكافي. أما المقترحات التي قدمتها أغلبية الدول الأطراف، وخاصة تلك التي تضم مجموعة حركة عدم الانحياز ودول أخرى، فلم يجر إدراجها بأي شكل من الأشكال. كما أن المقترحات المتعلقة بوحدة دعم التنفيذ، وبرنامج الرعاية، والمسائل المالية ينبغي مناقشتها بشكل منفصل، بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن صياغتها.

9- السيد أصلان أرغون (تركيا): قال إن وفده يرحب بقرار إنشاء فريق الخبراء المعني بتعزيز الاتفاقية والذي سيكون مفتوح باب العضوية أمام جميع الدول الأطراف. وأعرب عن تأييده للمقترح الداعي إلى جعل الفريق مسؤولاً عن تناول مسائل الامتثال والتحقق، وتعزيز التعاون والمساعدة الدوليين، وتحسين الشفافية وتدابير بناء الثقة، وتعزيز التنفيذ الوطني للاتفاقية، وتعزيز المساعدة والاستجابة والتأهب بموجب المادة السابعة، وتعزيز المؤسسات. وينبغي أن يكون قرار عقد مؤتمر لبحث التقرير النهائي لفريق الخبراء مبنياً على قرار توافقي وفقاً لقاعدة عامة مدرجة في النظام الداخلي.

10- وأعرب عن ترحيب وفده بالمقترح الداعي إلى إنشاء فريق توجيهي لتيسير التعاون الدولي بموجب المادة العاشرة. كما أعرب عن سروره لملاحظة المقترحات الداعية إلى وضع خطة عمل وإنشاء صندوق استئماني طوعي من أجل تنفيذ المادة العاشرة وتوسيع نظام قواعد البيانات المتعلقة بالتعاون والمساعدة.

11- وقال إن تركيا تؤيد المقترح الداعي إلى إنشاء آلية لإجراء استعراضات خبراء منتظمة للتطورات العلمية والتكنولوجية. وينبغي أن تتمكن جميع الدول الأطراف من المشاركة في هذه الآلية. أما الإشارات في النص المقترح إلى التعاون مع مجتمع علوم الحياة فهي متكررة بعض الشيء وينبغي تقليصها. وأعرب عن سروره لملاحظة المقترحات الداعية إلى وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن تطبيق المادة السابعة وإلى إنشاء قاعدة بيانات لتيسير المساعدة بموجب هذه المادة.

12- وينبغي تجديد ولاية وحدة دعم التنفيذ بالطريقة المعتادة؛ فليس من الضروري إنشاء إجراء جديد لتجديد الولاية. وينبغي النظر بعناية بالغة في الآثار المالية المترتبة على مقترح إنشاء وظائف جديدة بدوام كامل داخل الوحدة.

13- السيد بيلجيري (النمسا): قال إن المقترحات الجاري مناقشتها متوازنة بصورة جيدة وتأخذ في الحسبان مجموعة واسعة من وجهات النظر من أنحاء مختلفة من العالم. وأضاف أنه، على العكس من الرأي الذي أعرب عنه مندوب الاتحاد الروسي، يُسَلَّم بأن العديد من المقترحات قد قُدمت من مجموعات

أقليمية تمثل مختلف أنحاء العالم وأنها نوقشت باستفاضة في اجتماعات الدول الأطراف. ورغم أن من الصحيح أنه يمكن إنجاز قدر كبير من العمل خلال فترة ما بين الدورات، فمن المهم أيضاً التسليم بأن المؤتمر هو المكان الذي ينبغي أن تُتخذ فيه قرارات معينة. وقد جرى تحقيق توازن جيد في مشروع النص بين المقترحات التي ينبغي اعتمادها خلال المؤتمر وتلك التي يمكن مناقشتها خلال الأشهر القادمة.

14- السيد داميكو (البرازيل): قال إن مشاريع المقترحات تتماشى بشكل جيد مع الآراء التي جرى الإعراب عنها أثناء المناقشات. وسيكون من المفيد النظر في تحديد ما هي المقترحات التي يمكن الاتفاق عليها خلال المؤتمر وما هي تلك التي ينبغي مواءمة مناقشتها خلال فترة ما بين الدورات. ومن المؤكد أنه لن يكون من السهل على المؤتمر أن يحرز تقدماً ولكن يتعين عليه ألا يشعر بالفنوط بسبب الإخفاقات التي حدثت في الماضي في الوفاء بولايته.

15- السيد بينيتيس فيرسيون (كوبا): قال إنه، في الوقت الذي يحتوي فيه مشروع النص على بعض العناصر الإيجابية، فسيُلمَز إجراء مناقشات مكثفة قبل أن يتسنى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بعض الفروع، وخاصة الفرع "باء"، المتعلق ببرنامج ما بين الدورات للفترة 2023-2026، والفرع "جيم"، المتعلق بالتعاون الدولي، والفرع "دال"، المتعلق باستعراض التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا ذات الصلة بالاتفاقية، وهي الفروع التي تتسم على نحو ملحوظ بأنها غير متوازنة. وقال إن وفده سيتقدم في الوقت المناسب بمقترحات مفصلة بشأن كل فرع من هذه الفروع.

16- السيدة سترومشيكوفا (تشيكيا): قالت إن اللغة المستخدمة في الفرع "جيم" من مشروع النص، بشأن التعاون الدولي، فيما يتعلق بالفريق التوجيهي المقترح المعني بالمادة العاشرة ليست واضحة تماماً، وخاصة التأكيد القائل بأن تكوين الفريق التوجيهي سيعكس "نسبة الدول الأطراف في المجموعات الإقليمية غير الرسمية الحالية والمستقبلية". وفيما يخص الفرع "دال"، المتعلق باستعراض التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا ذات الصلة بالاتفاقية، فُدمت أثناء المؤتمر بعض المقترحات المنطقية فيما يتعلق بالعملية الاستشارية العلمية، بما في ذلك ما يتصل باختصاصاتها ونظامها الداخلي. وعلاوة على ذلك، يبدو أنه يوجد توافق عام في الآراء بشأن الحاجة إلى هذه العملية. وقالت إن وفدها لذلك لا يرى ضرورة لتأجيل إنشاء الأفرقة الاستشارية إلى الاجتماع القادم للدول الأطراف.

17- السيد سانتشيث دي ليرين غارثيا - أوفيس (إسبانيا): قال إنه يتفق مع ممثل الاتحاد الروسي على أنه ليست جميع المواضيع التي نوقشت خلال المؤتمر تنعكس في مشروع النص؛ بيد أنه يفهم أن محاولة قد جرت لكي يعكس النص فقط القضايا التي يمكن التوصل بشأنها إلى توافق آراء. ونظراً إلى ضيق الوقت المتبقي، يرى وفده أنه ينبغي الاتفاق في الدورة الحالية على إطار عام وأن تُترك التفاصيل الدقيقة لفترة ما بين الدورات. وأعلن اتفاقه مع ممثل البرازيل على الحاجة إلى تحقيق توازن في طموحات المؤتمر وتحقيق نتائج إيجابية لصالح الجمهور، ولا سيما في ظل المعاناة التي تسببها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ونقاط الضعف التي كشفت عنها. ولذلك فإن حكومته مستعدة للالتزام الكامل بالتعاون الدولي ولتيسير الوصول إلى العلم والتكنولوجيا؛ وهي لا تخشى تحمل تكاليف جديدة وبذل جهود كبيرة في هذا الصدد، شريطة تحقيق نتائج في المجالات الأخرى. وتوجد، بصورة خاصة، حاجة ملحة إلى إجراء حوار تحضيرى منظم بشأن جهود التحقق وإلى اتخاذ مزيد من التدابير لإضفاء الطابع المنهجي على الاتفاقية وتعزيزها.

18- السيد خالد (باكستان): قال إنه توجد حاجة إلى تحقيق توازن ليس فقط من حيث الطموحات، ولكن أيضاً من حيث الجوهر. وهذا يعني، بصورة خاصة، تحديد النتائج العملية التي يمكن تنفيذها بالكامل. وفيما يخص الفرع "باء" من النص المقترح، المتعلق ببرنامج ما بين الدورات للفترة 2023-2026، توجد حاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن البرنامج وولاية فريق الخبراء المقترح المعني بتعزيز الاتفاقية.

وفيما يخص الفرع "جيم"، المتعلق بالتعاون الدولي، والفرع "دال"، المتعلق باستعراض التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا ذات الصلة بالاتفاقية، أوضح أنه يتفق مع ممثل كوبا على أنه يلزم إجراء مزيد من المناقشات المكثفة. وقال إن مقترحات معينة قدمها أعضاء مجموعة حركة عدم الانحياز ودول أخرى لم تتعكس بدرجة كافية في النص المقترح وينبغي أن تُؤخذ في الحسبان على النحو الواجب.

19- السيد دامازيو (نيجيريا): قال إن وفده يرحب بمشروع النص المقترح ويرغب في حث وحدة دعم التنفيذ على الانتهاء بسرعة من وضع جدول مواعيد الاجتماعات التي تُعقد فيما بين الدورات وعلى تقديم استنتاجاتها لكي تنظر فيها الدول الأطراف. وقد جرى صياغة النص المقترح وفقاً لنهج غير تمييزي وهو يتناول القضايا البارزة التي لا تزال تعرقل تنفيذ الاتفاقية وتعزيزها. وأضاف أن الفرع "جيم"، المتعلق بالتعاون الدولي، شامل ومتوازن، ورحب بالمقترح الداعي إلى إنشاء هيئة توجيهية شاملة للجميع بغية زيادة تعزيز الاتفاقية. وحث جميع الدول الأطراف على إبداء المرونة اللازمة لاعتماد مشروع الوثيقة الختامية برمته، بما في ذلك هذا الفرع الحيوي. ويود وفده أيضاً أن يؤكد من جديد دعمه لإنشاء فريق خبراء مؤقت من أجل بناء الثقة وتعزيز الشفافية.

20- السيد أوغاساوارا (اليابان): قال إن النص المقترح بناء ومتوازن بشكل جيد وسيكون بمثابة أساس جيد للتوصل إلى توافق آراء بحلول نهاية المؤتمر. وفيما يخص اليابان، يوجد عنصران لا بد منهما إذا أُريد تعزيز نظام الاتفاقية، هما: تفويض سلطة اتخاذ القرار من المؤتمر خلال فترة ما بين الدورات؛ واعتماد مقترحات محددة يوجد بشأنها توافق آراء عريض فيما بين الدول الأطراف. وقال إن هذين العنصرين ينعكسان بصورة مناسبة في النص المقترح، وإن وفده يتفق إلى حد كبير مع جميع المقترحات الواردة فيه، بما في ذلك تلك المتعلقة بتعزيز وحدة دعم التنفيذ.

21- وفي معرض تعزيز نظام الاتفاقية، يكون من المهم تجنب الازدواجية مع أنشطة المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، مثل منظمة الصحة العالمية. ففي الفقرة 49 من النص المقترح، اقترح إنشاء منصب جديد داخل وحدة دعم التنفيذ تكون ولايته هي تيسير تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة. وسيكون من المفيد للجميع أن تشمل ولاية هذا المنصب الأنشطة المنصوص عليها في المادة العاشرة، لكي يمكن إبقاء جميع الدول الأطراف على علم كما ينبغي بالأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها المنظمات الدولية الأخرى.

22- وينبغي توخي الحذر فيما يتعلق بالآليات الجديدة المقترحة من أجل تجنب أي تداخل في المهام بينها، وخاصة بين فريق الخبراء المقترح المعني بتعزيز الاتفاقية، والذي ستكون له ولاية تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين بموجب المادة العاشرة، والفريق التوجيهي المقترح لتنفيذ المادة العاشرة؛ وربما يمكن دمج الآليتين معاً. وأخيراً، وبالإشارة إلى الفقرة 41(ب)، فإن فكرة تشجيع اتباع نهج تدريجي في تقديم التقارير الوطنية عن تدابير بناء الثقة هي فكرة ذات أهمية محددة بالنسبة إلى البلدان التي تواجه صعوبات تقنية. وينبغي توضيح ذلك في الفقرة الفرعية عن طريق إدراج كلمة "التقنية" بعد كلمة "الصعوبات".

23- السيد ريدنيغ (النرويج): قال إن مجموعة المقترحات المبينة في النص المقترح شاملة ومتوازنة بشكل جيد، وتشمل عناصر ذات منشأ ودعم أقاليميين. وأوضح أن وفده يؤيد تعزيز وحدة دعم التنفيذ، باعتبارها واحدة من أكثر طرق تعزيز الاتفاقية فعالية من حيث التكاليف في المدى القصير. بيد أنه يمكن جعل برنامج العمل لما بين الدورات أكثر تركيزاً، بما في ذلك من حيث تخصيص الوقت، وذلك بتحديد مواعيد نهائية قبل عام 2025، ومن حيث سلطة اتخاذ القرار الممنوحة لاجتماع الدول الأطراف. فالجدول الزمني الأقصر وإمكانية اتخاذ القرارات بمجرد أن تنتضج المناقشات هما أمران يميلان إلى ضمان قدر أكبر من الزخم والتركيز. وإذا كانت توجد قضايا تتطلب مزيداً من الوقت للنظر فيها، فيمكن مواصلة العمل في فترة السنتين الجديدة.

24- السيدة شيافينو (الأرجنتين): قالت إن النص المقترح سيكون بمثابة أساس ممتاز لتحقيق توافق آراء بطريقة متوازنة، بغية تعزيز الاتفاقية وتزويد وحدة دعم التنفيذ بالموارد اللازمة للوفاء بولايتها. وأعربت عن استعداد وفدها للعمل بشكل بناء طوال الفترة المتبقية من المؤتمر للتحرك في هذا الاتجاه؛ بيد أنه يلزم مزيد من الوضوح بشأن الآثار المالية المترتبة على المقترحات المقدمة في مشروع النص، وبشأن الاجتماعات التي تُعقد خلال فترة ما بين الدورات، على النحو المبين في الفقرة 61، وبشأن الوظائف التي يتعين إنشاؤها داخل وحدة دعم التنفيذ، على النحو المبين في الفقرة 52.

25- السيد روباتجازي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفده يتطلع إلى مزيد من المناقشة بشأن تلك العناصر الواردة في النص المقترح التي يمكن أن تشكل أساس توافق الآراء والاتفاق. بيد أنه توجد عناصر ومقترحات أخرى يصعب التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. وعلى وجه الخصوص، فإن الفرع "باء"، المتعلق ببرنامج ما بين الدورات للفترة 2023-2026، والفرع "جيم"، المتعلق بالتعاون الدولي، والفرع "دال"، المتعلق باستعراض التطورات في العلم والتكنولوجيا ذات الصلة بالاتفاقية، تتطلب جميعها إجراء مناقشات ومشاورات مكثفة خلال الأيام القادمة. فالقراءة الأولى للفرعين "جيم" و"دال" تكشف عن وجود اختلافات يُعتد بها. وقال إن كثيراً من النقاط التي طرحها وفده خلال المؤتمر لم تنعكس في ذلك النص، وإنه سيقدم تعليقات ومقترحات محددة عندما تجري مناقشة هذه الفروع بالتفصيل. أما الفرع "هاء"، المتعلق بالتنفيذ الوطني وتدابير بناء الثقة، والفرع "واو"، المتعلق بالمساعدة والاستجابة والتأهب، والفرع "زاي"، المتعلق بوحدة دعم التنفيذ، فتتضمن مقترحات وعناصر لا تقضي إلى دفع أعمال المؤتمر إلى الأمام أو إلى تحقيق أهدافه؛ كما أنه في ضوء المناقشات التي دارت خلال المؤتمر، فمن غير المحتمل أن يتسنى التوصل إلى اتفاق بشأن كثير منها. ومع ذلك، فعن طريق العمل البناء والمشاركة النشطة، سيكون من الممكن اعتماد وثيقة مختصرة تحظى بقبول جميع الوفود.

26- السيدة بويلز (بلجيكا): قالت إن مشروع النص سيكون بمثابة أساس جيد لأعمال المؤتمر خلال الأسبوع التالي. فالنص شامل ومتوازن، وكثير من المقترحات التي يتضمنها ذات أساس أقاليمي وجرى مناقشتها خلال فترة ما بين الدورات. وفيما يتعلق ببرنامج العمل لما بين الدورات، سيكون من المفيد وجود أطر زمنية أكثر وضوحاً وربما أقصر، فضلاً عن إتاحة الفرصة لاتخاذ قرارات بشأن نتائج العمل بمجرد اكتمالها. وأوضحت أن وفدها على استعداد للعمل على نحو بناء بشأن مشروع النص خلال الأسبوع التالي.

27- السيد ماسميغان (سويسرا): قال إن النص المقترح، الذي يعكس بشكل عام المقترحات المقدمة خلال فترة المؤتمر، قد جرى تجميعه بطريقة تسمح لجميع الدول الأطراف بالتلاقي تدريجياً حول العناصر المشتركة وبوضع حزمة شاملة يمكن أن تتفق عليها جميعاً. ويرحب وفده بكون الفرع "باء"، المتعلق ببرنامج ما بين الدورات للفترة 2023-2026، يعكس الاتفاق الذي يبدو أنه عام بشأن الحاجة إلى برنامج أكثر طموحاً لما بين الدورات. بيد أن كثيراً من تفاصيل ولاية فريق الخبراء المقترح، وخاصة مدة ولايته، تحتاج إلى توضيح. إذ ينبغي أن تكون مدة الولاية محددة بوضوح، وليس مجرد النص على استمرارها حتى انعقاد المؤتمر التالي. وأوضح أن وفده يرحب بالمقترحات المقدمة بهدف تيسير التعاون، بما في ذلك إنشاء فريق توجيهي وصندوق طوعي لمشاريع التعاون. كما أنه يرحب بالمقترح الداعي إلى إنشاء آلية لاستعراض التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا ذات الصلة بالاتفاقية، وبالمقترح الداعي إلى وضع مبادئ توجيهية طوعية لطلب المساعدة بموجب المادة السابعة، والورد وصفه في الفقرة 44 من مشروع النص. وسيكون من المفيد إدراج نص هذه المبادئ التوجيهية بصورة محددة في مرفق للنسخة النهائية للوثيقة. ويؤيد وفده أيضاً المقترح الوارد في الفقرة 45 من النص الداعي إلى إنشاء قاعدة بيانات لتيسير المساعدة في إطار المادة السابعة، والمقترح الوارد في الفقرة 32 الداعي إلى إقرار مبادئ تيانجين التوجيهية الخاصة بمدونات قواعد سلوك العلماء العاملين في مجال الأمن البيولوجي.

28- السيدة بيتي (فرنسا): قالت إن النص المقترح هو وثيقة متوازنة تضم مقترحات شتى، بما في ذلك المقترحات الأقاليمية التي نوقشت منذ دورة الاستعراض السابقة. وأضافت أن وفدها يرحب خاصة بالبرنامج المقترح لما بين الدورات للفترة 2023-2026، والذي، رغم كونه أساساً متيناً للعمل في اتجاه المؤتمر الاستعراضي القادم، يمكن مواصلة مناقشته وتحسينه. ورحبت أيضاً بالمقترح الداعي إلى تعزيز وحدة دعم التنفيذ عن طريق تجديد ولايتها على أساس مستمر، الأمر الذي من شأنه أن يزيل بعض الشكوك بشأن استمرارية أنشطتها، وعن طريق إنشاء أربع وظائف جديدة لموظفين بدوام كامل لكي تتمكن من تنفيذ جميع المهام المسندة إليها. وأمام الدول الأطراف الآن فرصة فريدة لمباشرة العديد من المشاريع الجاهزة للتنفيذ، إما حالياً أو عقب مناقشات ما بين الدورات.

29- السيد روزاندي (إندونيسيا): قال إن وفده يؤيد المشروع المقترح، راثياً أنه قد جرى بذل جهد ممتاز لتحقيق توازن في النص. بيد أنه سيلزم مزيد من الوقت للنظر بعناية في جميع المدخلات والآراء التي أعربت عنها الوفود وللتوصل إلى توافق في الآراء.

30- السيد حسن (السودان): قال إن المؤتمر يبدو أنه يتحرك نحو التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النص المقترح، وهو ما يمثل تطوراً إيجابياً. وبينما كانت المداولات في بداية المؤتمر تتأثر بسحابة الآثار المترتبة على الحرب الروسية الأوكرانية، فإنها استأنفت بعد ذلك مسارها الطبيعي، مركزة على السلم والأمن الدوليين، حيث وجدت الوفود تلاقياً يُعتد به. ومن المشجع أن معظم الوفود أعربت عن تأييدها للمشروع الحالي، الذي يمثل محاولة صادقة لدمج أفكار ومقترحات جميع الدول الأطراف. وقال إن وفده يرحب بالبرنامج المقترح لما بين الدورات، ولكنه يرى أنه ينبغي أن يتناول عدداً محدوداً من المواضيع، على أن يعكس في الوقت نفسه طموحات الدول الأطراف ويأخذ في الحسبان الحاجة إلى دعم وتحسين تنفيذ الاتفاقية. وينبغي أن يكون للتعاون الدولي الأسبقية على إنشاء أفرقة علمية واستشارية، لأن التركيز المفرط على العلوم من شأنه أن يقلل من تمثيل ومشاركة البلدان النامية. وأوضح أن السودان يرحب باللغة التي تعبر عن التقدير لأعمال وحدة دعم التنفيذ، راثياً أن من الضروري زيادة عدد موظفي الوحدة لكي يمكن لها أن تؤدي ولايتها على نحو أفضل، بما في ذلك ما يتصل بتحقيق عالمية الاتفاقية.

31- السيد بور تولابي (مملكة هولندا): قال إن المشروع متوازن وشامل ويمثل الآراء التي جرى الإعراب عنها أثناء المؤتمر وأثناء الاجتماعات المعقودة بين الدورات. وأضاف أن من دواعي سروره أن يلاحظ أن المشروع يرسم طريقاً واضحاً للمضي قدماً بشأن تنفيذ المادة العاشرة ويتضمن آلية لاستعراض العلم والتكنولوجيا، وتدابير لتعزيز التنفيذ الوطني، وبرنامجاً لفترة ما بين الدورات. وأوضح أن وفد هولندا يتفق مع الرأي القائل بأن العديد من القضايا أصبحت جاهزة لاتخاذ إجراءات أكثر إقناعاً بشأنها. وتشكل آلية العلم والتكنولوجيا مثلاً جيداً لمجال جرى فيه بالفعل إنجاز كثير من العمل، ومن شأن مواصلة تطويرها أن يفيد الاتفاقية والدول الأطراف على السواء. ويبدو أن عدم تعبير المشروع عن جميع الآراء التي أعربت عنها جميع الوفود أمر لا يمكن تجنبه في منتدى يضم ما يقرب من 200 دولة طرف.

32- السيد وولش (أيرلندا): قال إن المشروع يتيح أساساً ممتازاً لمواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الاتفاقية. وأوضح أن صياغة الفرع "جيم"، المتعلق بالتعاون الدولي، تعكس بصورة جيدة الأرضية المشتركة التي جرى التوصل إليها، رغم أنه قد يلزم إجراء بعض التغييرات الطفيفة لتوضيح ولاية الفريق التوجيهي المقترح لتنفيذ المادة العاشرة. وعلى سبيل المثال، ففي الفقرة 22، يمكن شرح فكرة "وظيفة النظرة العامة" بتفصيل أكبر. ومع ذلك، يرحب وفده بالمقترح الداعي إلى إنشاء آلية يمكن أن تعزز التنفيذ العملي للمادة العاشرة. وفيما يخص المقترح الوارد في الفرع "باء" المتعلق ببرنامج لما بين الدورات ينطوي على عملية موجهة نحو العمل، يكون من المهم اعتماد مجموعة واضحة من التعليمات لتجنب المزالق الإجرائية: إذ ينبغي ألا يكرس فريق الخبراء المعني بتعزيز الاتفاقية وقتاً ثميناً وموارد نفيسة لمناقشة ولايته

هو وأولوياته. ولذلك سيكون من المستصوب توضيح صياغة الفقرة 9 (أ) إلى (و)، التي تقدم وصفاً للمجالات التي سينظر فيها فريق الخبراء.

33- وأضاف أن المقترح الوارد في الفرع "دال" الداعي إلى إنشاء آلية لاستعراض تطورات العلم والتكنولوجيا يحظى بترحيب خاص، نظراً إلى أن هذه الآلية ستوفر توجيهاً بالغ الضرورة للمؤتمر. وقال إن أيرلندا تؤيد أيضاً تعزيز وحدة دعم التنفيذ، ولكنها ترى أنه قد يكون من الضروري موازنة مهام الوحدة، على النحو المبين في الفرع "زاي"، مع الولاية المخططة لها للفريق التوجيهي المعني بتنفيذ المادة العاشرة. وعلى وجه الإجمال، يتسم المشروع بأنه متوازن ويُظهر بذل جهد صادق للتعبير عن وجهات النظر الإقليمية المختلفة التي جرى الإعراب عنها أثناء المؤتمر الحالي وأثناء دورة الاستعراض بأكملها.

34- السيد كورداش (ألمانيا): قال إن المشروع يمثل أساساً جيداً لعمل المؤتمر وسيسمح بإحراز تقدم كبير في اتجاه تعزيز الاتفاقية. ويتضمن المشروع مجموعة من المقترحات - ولا سيما تلك المتعلقة بعملية استعراض العلم والتكنولوجيا وبالتعاون الدولي - تعكس المصالح العريضة لجميع الدول الأطراف وليس فقط مصالح مجموعة معينة. ويوافق وفده على أن قضايا معينة قد أصبحت جاهزة لاتخاذ إجراء بشأنها. ومن المهم الاتفاق على إطار منظم ومركز لتناول مزيد من القضايا خلال فترة ما بين الدورات. وقال إن ألمانيا تدرك قيمة العمل فيما بين الدورات ضمن أطر زمنية محددة، وإنها ستدعم عملية لاستعراض تطورات العلم والتكنولوجيا توازن بين الفعالية وشمول الجميع.

35- السيدة بيك (سنغافورة): قالت إن المشروع متوازن ويشكل أساساً جيداً للمفاوضات. وأعلنت أن وفدها يؤيد من حيث المبدأ إنشاء الفريق التوجيهي المعني بتنفيذ المادة العاشرة من أجل تحسين تيسير التعاون الدولي. بيد أن وفدها يُعرب عن رغبته في دراسة التفاصيل بقدر أكبر، ولا سيما اختصاصات الفريق التوجيهي، الذي ينبغي ألا تشكل أنشطته ازدواجية مع الجهود الأخرى أو إلى النيل من الحقوق الوطنية للدول الأطراف.

36- ورحبت بشكل خاص بالموافقة، في الفقرة 32، على مبادئ تيانجين التوجيهية للأمن البيولوجي لمدونات قواعد سلوك العلماء، وكذلك النهج الوارد في الفقرة 34 بشأن إدارة المخاطر البيولوجية؛ وفالت إن سنغافورة تؤيد اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة في التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا. وأن وفدها يؤيد بشكل خاص المقترحات الواردة في الفرع "هـ"، المتعلق بالتنفيذ الوطني وتدابير بناء الثقة، نظراً إلى أن المبادرات الرامية إلى بناء الثقة المتبادلة يمكن أن تقدم إسهاماً إيجابياً مهماً في مناخ الجغرافيا السياسية الحالي.

37- السيد عمروف (كازاخستان): قال إنه بينما ينتظر وفده تعليمات من العاصمة، فهو يرى أن جدول أعمال فريق الخبراء المعني بتعزيز الاتفاقية، كما هو معروض في الفقرة 9، موسع إلى حد ما. فالمسائل المتناولة في الفقرات الفرعية (ب) و(د) و(هـ) قد جرى تناولها في فروع لاحقة؛ ومن ثم، فلتجنب الازدواجية، قد يكون من الحكمة الإبقاء فقط على الفقرات الفرعية (أ) و(ج) و(و). وفضلاً عن ذلك، فإن الفقرة 52، التي تشير إلى أربع وظائف جديدة من المزمع إنشاؤها داخل وحدة دعم التنفيذ، ينبغي موازنتها مع الفقرات 26 و31 و49، التي تتكلم عن ثلاث وظائف. ويتمثل أحد النهج في أن تُدرج في الفقرة 52 إشارات مرجعية إلى الفقرات السابقة.

38- السيد بركات (الجزائر): قال إن المشروع يشكل أساساً جيداً لظهور توافق في الآراء بشأن وثيقة نهائية شاملة ومتوازنة. وتكشف القراءة العامة للوثيقة عن ثلاثة عناصر رئيسية لتعزيز الاتفاقية، هي: عملية ما بين الدورات؛ وتنفيذ المادة العاشرة؛ واستعراض التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا ذات الصلة بالاتفاقية. وقال إن وفده يرحب ترحيباً خاصاً بإنشاء الفريق التوجيهي المعني بتنفيذ المادة العاشرة

وبإنشاء آلية لاستعراض التطورات العلمية والتكنولوجية. وسيكون من الضروري القيام بعمل إضافي فيما بين الدورات لمتابعة إنشاء الآليتين ولتحديد أي عناصر إضافية قد تكون ضرورية. ومن رأي وفده أن الأنشطة المتعلقة بالآليتين ينبغي النظر إليها على أنها خطوة نحو تفعيل الاتفاقية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها عن طريق التفاوض على صك قانوني يغطي جميع جوانب تنفيذها. وأعلن أن الجزائر تؤيد تجديد ولاية وحدة دعم التنفيذ توطئة لدورة الاستعراض القادمة وإنشاء وظائف جديدة داخل الوحدة لدعم أعمال الآليات الجديدة.

39- السيدة ليموس ألفاريس (غواتيمالا): قالت إنها ممتنة للمبشرين لما أبدوه من احترافية وإبداعية في البحث عن صيغة توازن بين المواقف المختلفة للدول الأطراف. وتمثل المقترحات المطروحة في المشروع نقطة انطلاق مثيرة للاهتمام، على أن يوضع في الاعتبار أنه سيكون من الضروري التحلي بروح التوافق والعزيمة للتغلب على عدم إحرار تقدم خلال السنوات العشرين الماضية. وترى غواتيمالا أنه ينبغي التركيز على ضمان أن تكون المقترحات المعتمدة متوازنة وواضحة في لحظة التنفيذ، وأن تسهم بصورة فعالة في تعزيز الاتفاقية. وقالت إن وفدها يرى أنه ينبغي إيجاد أرضية مشتركة عن طريق حزمة من التدابير تعكس الطابع المتعدد الأبعاد للاتفاقية، وأن المقترحات المتعلقة ببرنامج ما بين الدورات والتعاون الدولي والعلم والتكنولوجيا توفر المسار الصحيح نحو مواصلة التقدم.

40- السيدة أندارسيا (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إنه بينما اضطلع بقدر كبير من العمل لوضع هذا المشروع، فإنه يمكن جعله أكثر توازناً في التعبير عن مواقف جميع الدول الأطراف. وعلى وجه الخصوص، يوجد مجال للتحسين فيما يخص الفرعين "باء" و"جيم" المتعلقين ببرنامج ما بين الدورات والتعاون الدولي، على التوالي. وأوضحت أن وفدها يود أن يؤكد من جديد على وجه السرعة الحاجة إلى تعزيز الاتفاقية عن طريق التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً تغطي جميع أحكام الاتفاقية بطريقة شاملة وغير تمييزية.

41- السيد لي سونغ (الصين): أشار إلى أن الثلاثة مشاريع وثنائق التي جرى تعميمها تشكل أساساً متيناً لأعمال المؤتمر، وقال إنه ينبغي أن تغتنم الدول الأطراف الفرصة المطروحة أمامها لإعادة تأكيد التزامها بالاتفاقية. وينبغي أيضاً أن تعرب هذه الأطراف عن تصميمها المشترك على تعزيز الاتفاقية في السنوات القادمة وأن تؤكد على فائدة برنامج ما بين الدورات، الذي يمكن أثناء القيام به استكشاف القضايا ذات الأهمية لجميع الدول الأطراف استكشافاً كاملاً. وأوضح أن آراء بلده بشأن برنامج ما بين الدورات تتوافق إلى حد كبير مع آراء مجموعة حركة عدم الانحياز ودول أخرى.

42- وينبغي أن يكون أكبر طموح للمؤتمر وهو يدخل أسبوعه الأخير هو التوصل إلى توافق آراء بشأن وثيقة ختامية. وأعرب عن استعداد وفده للعمل مع جميع الأطراف لضمان تحقيق هذا الطموح.

43- السيدة كوستا (أوروغواي): دعت جميع الدول الأطراف إلى إبداء المرونة التي تمكن المؤتمر من تحقيق نتائج ملموسة، وقالت إن بلدها ينظر باهتمام خاص إلى المقترح الداعي إلى إنشاء آلية لتنفيذ المادة العاشرة. وأضافت أنه يؤيد أيضاً المقترحات الداعية إلى اعتماد تدابير لبناء الثقة. غير أن وفدها، شأنه شأن وفد الأرجنتين، يشعر بالقلق إزاء تكلفة المقترحات.

44- السيد ماتوس بيريس (الجمهورية الدومينيكية): قال إنه على ثقة من أن الوثيقة الختامية ستشكل نقطة بداية يمكن الانطلاق منها للمضي قدماً بأعمال المؤتمر.

45- السيدة هل (أستراليا): قالت إنه لتجنب المناقشة العقيمة لقضايا ذات أهمية ضئيلة، ينبغي أن يقدم المؤتمر توجيهات واضحة بشأن ولاية وأساليب عمل فريق الخبراء المعني بتعزيز الاتفاقية الذي سيجتمع

- خلال فترة ما بين الدورات. وينبغي أن يعكس الإطار الزمني لعمل الفريق الإلحاح الذي يتسم به هذا العمل، وينبغي تمكين اجتماعات الدول الأطراف من اتخاذ قرارات يمكن البناء عليها طوال دورة الاستعراض.
- 46- ورحبت بإدراج دعوة في النص المقترح إلى الدول الأطراف التي يمكنها تقديم مساهمات إلى وحدة دعم التنفيذ لتعزيز قدرتها على الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها إلى أن تفعل ذلك. ويرى وفدها، مثله مثل الآخرين، أن مشاريع الوثائق التي قدمها الرئيس تشكل أساساً جيداً للتقدم نحو هدف تعزيز الاتفاقية.
- 47- السيد غارسيا أورتييس (السلفادور): أشار إلى أن النص المقترح يشكل أساساً جيداً لأعمال المؤتمر، وقال إن وفده سيواصل بحث الوثيقة في انتظار التعليمات من العاصمة. وأوضح أنه هو أيضاً يود أن يعرف ما هي الآثار المالية المترتبة على التدابير المقترحة.
- 48- السيد ليدل (المملكة المتحدة): أشار إلى أن الوثائق الثلاث التي جرى تعميمها تشكل أساساً جيداً لمزيد من العمل، وقال إن المؤتمر بحاجة إلى أن يقرر ما يمكن أن يتناوله في الأيام القادمة وما ينبغي تركه لمناقشات الخبراء خلال فترة ما بين الدورات. وفيما يتعلق بمناقشات الخبراء القادمة، التي ينبغي تناولها بشعور بالإلحاح، فينبغي أن تظل مركزة على القضايا المحورية لتعزيز الاتفاقية.
- 49- السيد إسبينوسا أوليفيرا (المكسيك): قال إنه بينما ينتظر وفده أيضاً تعليقات من العاصمة بشأن الثلاثة مشاريع وثائق، فإنه يعتبر هذه المشاريع محاولة لإيلاء الاعتبار المتساوي لأولويات مجموعة واسعة من الوفود.
- 50- ورحب بجهود الميسرين في تجميع الفصل الثاني من مشروع الوثيقة الختامية، والإعلان الختامي للمؤتمر، وخاصة الإشارة إلى الدروس المستفادة في أعقاب جائحة كوفيد-19. كما يُرحَّب بالإشارات إلى تصميم الدول الأطراف على إدانة التهديد باستعمال العوامل البيولوجية لأغراض غير الأغراض السلمية، وإلى اقتناعها بضرورة مواصلة إدماج المنظور الجنساني في جميع جوانب تنفيذ الاتفاقية.
- 51- ومن شأن النص المقترح للفصل الثالث، الذي يعرض قرارات المؤتمر وتوصياته، أن يتيح إمكانية استحداث آلية أقوى لما بين الدورات. كما أن قرار إنشاء فريق توجيهي لتيسير التعاون الدولي في إطار المادة العاشرة موضع ترحيب خاص، هو والخطة المتعلقة بقيام الفريق العامل المعني بتعزيز الاتفاقية بتناول التدابير الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني. وعلى وجه الإجمال، فإن المسرح مهياً، ولكن لا تزال توجد أمور يتعين النظر فيها بمزيد من التفصيل.
- 52- السيد مونغي ميدي (الكاميرون): رحب بالجهود التي بذلت لضمان أن تنعكس أولويات الوفود في مشروع الوثيقة المقترحة، وقال إنه ينبغي تعزيز وحدة دعم التنفيذ لضمان أن تكون في وضع يمكنها من الوفاء بولايتها. وأعرب عن تأييد وفده للمقترح الداعي إلى إنشاء صندوق استثماري طوعي لدعم المشاريع ذات الصلة بتنفيذ المادة العاشرة. كما يؤيد الجهود المخططة لها لضمان تمثيل الرجال والنساء على قدم المساواة في الاجتماعات المتصلة بالاتفاقية، وإنشاء المقترح لآلية لاستعراض التطورات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بالاتفاقية ولل فريق التوجيهي المعني بالمادة العاشرة. وينبغي أن تتاح لجميع الدول الأطراف إمكانية الوصول إلى قاعدة بيانات محسنة تيسر تقديم المساعدة إلى أي دولة طرف تطلبها بموجب المادة السابعة من الاتفاقية.
- 53- السيد راي (الهند): قال إنه يتعين على المؤتمر، خلال الوقت الذي لا يزال متبقياً أمامه، أن يركز على القضايا القليلة نسبياً التي يتناولها مشروع النص المقترح والتي توجد بشأنها اختلافات كبيرة.
- 54- السيدة طربوش (دولة فلسطين): قالت إن الوثيقة الختامية ينبغي أن تعطي وزناً متساوياً تقريباً لثلاثة مواضيع رئيسية - وهي: برنامج ما بين الدورات، والتعاون الدولي، واستعراض التطورات العلمية

والتكنولوجية. وينبغي تعزيز ولاية الفريق التوجيهي المعني بالمادة العاشرة، وهي مادة ذات أهمية حاسمة بالنسبة إلى الجنوب العالمي، لضمان إمكانية تحقيق التوازن المطلوب لتحقيق توافق في الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية.

55- الرئيس: شكر الوفود على تعليقاتها، وقال إنه شعر بالتشجيع عندما سمع أن الثلاثة مشاريع وثائق، التي ستدمج معاً في وثيقة واحدة، تشكل نقطة انطلاق جيدة.

رُفعت الجلسة الساعة 12/25 ظهراً.